مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

عقود السلم والمشاركة كآليات لتمويل الزراعة المستدامة

*الهاشمي سلطاني ، سيد أحمد الفروق سنوسي، عكاشة بوطالب[1]
[1]كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور عقود السلم والمشاركة في دعم الزراعة المستدامة في إطار التنمية المستدامة، ولبلوغ هذا الهدف، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتسليط الضوء على الجوانب المحيطة بهذه العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وربطها بالزراعة المستدامة. خلصت هذه الدراسة إلى أن عقود السلم والمشاركة هي عقود تشمل البعد الديني والأخلاقي، وتقدم فرص تمويل ملاءمة للمجال الزراعي المستدام؛ فهيكل عقد السلم يوفر التمويل اللازم للمزارعين فيما يتعلق بوسائل الإنتاج والمدخلات الزراعية، كما يضمن تقديم منتجات زراعية بنظام الإنتاج تحت الطلب، وأما هياكل عقود المشاركة فتعتبر فرصة لعقد شراكات حقيقية مع خبراء في الزراعة والري والغرس، وهذا ما يضمن الحفاظ على صحة التربة، وتخفيض مستويات التلوث وإدارة المياه بفعالية والتعامل الفعال مع الكيماويات الزراعية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الزراعة المستدامة، الصيرف الإسلامية، عقد السلم، عقد المشاركة.

Salam and Musharaka Contracts as Mechanisms for Financing Sustainable Agriculture

*Hashemi SOLTANI and Sid Ahmed al-farouk SENOUCI and okkacha BOUTALEB
[1]Faculty of Economics, Commerce and Management Sciences, University of Mascara, Algeria

Abstract :

This study aimed to identify the role of Salam and Musharaka contracts in supporting sustainable agriculture within the framework of sustainable development. To achieve this goal, the descriptive analytical approach was relied upon to shed light on the aspects surrounding these contracts that are compatible with Islamic law and link them to sustainable agriculture

This study concluded that Salam and Musharaka contracts include a religious and ethical dimension, and provide financing opportunities that are appropriate for the sustainable agricultural field. The Salam contract structure provides the necessary financing for farmers in terms of production factors and agricultural inputs, and ensures the provision of agricultural products under the production system on demand. As for the Musharaka contracts structures, they are an opportunity to establish real partnerships with experts in agriculture, irrigation and planting, and to follow preventive strategies, which ensures the preservation of soil health, the

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني ، hachemi.soltani@univ-mascara.dz – المؤتمر العلمي الثاني لتطوير العلوم الإدارية والمالية 22-23 يناير 2025 – جامعة فزان

reduction of pollution levels, effective water management and the effective handling of agricultural chemicals.

Keywords: Islamic banking, Musharaka contract, Salam contract, sustainable agriculture, sustainable development

المقدمة

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة العديد من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دفعت هذه التطورات صناع السياسات إلى تسليط الضوء على أهداف ثابتة كالأمن الغذائي والتنويع الاقتصادي؛ وقد أدى ذلك إلى إهمال الجوانب الطبيعية وعدم دمج الاهتمامات الطبيعية عند إعداد المخططات وإتخاذ القرارات.

أدت الممارسات غير العقلانية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الإنتاج خارج النفط إلى آثار سلبية كبيرة على الجانب البيئي؛ كالتلوث والتغيرات المناخية، وتدهور جودة التربة، وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة، وفي ظل هذا الوضع بدأت الدول في السنوات الأخيرة في إجراء تغييرات جذرية في خططها، وتركيز الاهتمام بالجوانب الطبيعية، وإشراكها في عمليات إتخاذ القرارات، وبناء الخطط التنموية ليظهر بذلك مفهوم الاستدامة كهدف أساسي تسعى الدول إلى بلوغه.

بربط مفهوم الاستدامة بالأهداف التقليدية كالأمن الغذائي وتعزيز الإنتاج الصناعي والزراعي؛ ونظرا لدور التمويل في تحقيق هذه الأهداف، ظهرت الحاجة إلى ربط التمويل بالاستدامة؛ وبهذا ظهر مفهوم جديد، وهو التمويل المستدام كأداة لتعزيز الإنتاج المستدام في عدة مجالات كالزراعة.

ونظرا للعديد من الدراسات التي أظهرت فشل التمويل التقليدي في أداء دوره المستدام نظرا لربطه بالعديد من الأزمات المالية والاقتصادية، دفع العديد إلى توجيه الأنظار إلى أساليب تمويل بديلة؛ ليظهر التمويل الإسلامي كمنهج تمويل مستدام يتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة.

وتركز هذه الدراسة على التعرف على التمويل الإسلامي وآلياته التي يقدمها، ومدى قدرتها على بلوغ أهداف الزراعة المستدامة في إطار التنمية المستدامة.

2- مشكلة الدراسة:

إن السياسات الإنتاجية غير العقلانية وغير المدروسة، وما نجم عنها من الآثار السلبية على الطبيعة، دفعت صناع السياسات إلى توجيه الاهتمام نحو تصميم سياسات تنموية مستدامة تراعى فيها الجوانب البيئية والاجتماعية، وباعتبار أن نجاح السياسات المستدامة يتطلب وجود أساليب تمويل مستدامة، وأكثر قابلية للصمود أمام الأزمات، ظهر مفهوم التمويل الإسلامي المستدام الذي يرتكز على مبادئ تخدم الأهداف التنموية المستدامة، وبناء على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى قدرة التمويل الإسلامي بصيغه التمويلية في دعم وتحقيق واحدة من أهم الأهداف التنموية؛ وهو تعزيز الزراعة المستدامة، وبالتالي يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

ما هو دور عقود السلم والمشاركة في دعم الزراعة المستدامة؟

3- فرضية الدراسة:

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة تم وضع الفرضية التالية:

– يوجد رابط بين هيكل عقود السلم والمشاركة وبين ممارسات الزراعة المستدامة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التمويل الإسلامي كمنتج تمويل مرتكز على مبادئ إسلامية تتناسب مع أهداف التنمية المستدامة، وقادر على تحريك وإنجاح واحدة من أهم المخططات الهامة للبشرية، المرتبطة بالزراعة المستدامة كتوجه يعزز الأمن الغذائي، ورفاهية المجتمعات في الحاضر والمستقبل.

4– منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ للتعرف على أهم ممارسات الزراعة المستدامة، والتعرف على هيكل بعض عقود التمويل الإسلامي في محاولة للربط بين هذه العقود وبين الزراعة المستدامة.

5– مدخل إلى الزراعة المستدامة

5–1 مفهوم الزراعة المستدامة:

للزراعة المستدامة مفهوم عام وشائع؛ بحيث تعرف بأنها " الزراعة بطرق تلبي احتياجات المجتمع الحالية من الأغذية والمنسوجات، دون المساس بقدرة الأجيال الحالية أو المستقبلية على تلبية متطلباتها" (Awaad, 2022, p. 5).

ويمكن تعريف الزراعة المستدامة كذلك بأنها عملية التركيز على الإنتاجية مع الحرص على عدم تدهور الموارد الطبيعية (Khan & Khan, 2018, p. 5).

وفي تعريف آخر، يتم تعريف الزراعة المستدامة على أنها "الإنتاج الفعال للمنتجات الزراعية الآمنة والعالية الجودة، بطريقة تحمي وتحسن البيئة الطبيعية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين وموظفيهم والمجتمعات المحلية" (Marandure, Dzama, Bennett, Makombe, & Mapiye, 2020, p. 1).

وتستند الزراعة المستدامة إلى فهم مكونات النظام البيئي، ويعتمد تعزيز استدامة الزراعة على تطوير إجراءات تجارية وممارسات زراعية مرنة ضمن أنظمة غذائية مستدامة (Awaad, 2022, p. 5).

وبناء على التعاريف السابقة، يتبين أن تحقيق زراعة مستدامة لا يتطلب فقط خلق توازن بين الإنتاجية والمورد الطبيعي، وإنما يتطلب كذلك أخذ جودة المنتجات، وتحسين ظروف المزارعين بعين الاعتبار.

5–2 الأبعاد الثلاثة للاستدامة:

تتركز أهداف الزراعة المستدامة حول ثلاثة أبعاد رئيسية (Coalition) :

البعد البيئي: الحفاظ على البيئة وتقليل الأثر السلبي للزراعة عليها.

البعد الاقتصادي: تحقيق ربحية مستدامة للمزارعين.

البعد الاجتماعي: تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة للمزارعين والمجتمعات.

5–3 ممارسات الزراعة المستدامة:

بهدف بناء نظام زراعي مستدام لابد من التركيز على ترسيخ مجموعة من الممارسات ويمكن ذكرها كما يلي (ucdavis, 2021):

– الإنتاج الزراعي حسب الحاجة.

– استخدام أساليب لتعزيز صحة التربة، وتقليل استخدام المياه، وخفض مستويات التلوث في المزرعة.
– تحفيز المستهلكين وتجار التجزئة ومصنعي الأغذية للبحث عن الأغذية والمنتجات الزراعية ذات القيمة التي يتم إنتاجبها بأساليب صديقة للبيئة.
– رعاية الموارد البشرية، ومراعاة المسؤوليات الاجتماعية؛ مثل ظروف العمل والمعيشة للعمال، واحتياجات المجتمعات الريفية.
– ضرورة الجمع بين علوم الاقتصاد، علم الأحياء، الهندسة والكيمياء عند إجراء الأبحاث العلمية أو اتخاذ القرارات التي تخص مجال الزراعة.

4-5 العاملون في نظام الزراعة المستدامة:

من خلال استعراض الممارسات التي تساهم في تعزيز الزراعة المستدامة يتبين أن هذه الأخيرة لا يتم تحقيقها إلا ببذل مجهودات مشتركة من طرف مختلف المشاركين في هذا النظام وهم: المزارعون، المستهلكون، تجار التجزئة، مصنعو الأغذية، الموزعون، متخذي القرارات وصناع السياسات، الباحثون وأيضا يمكن إضافة الممولون، باعتبار أن الأهداف المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود تمويل مستدام.

6- الإطار النظري لعقود السلم والمشاركة:

توفر الصيرفة الإسلامية مجموعة واسعة ومتنوعة من عقود التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمرتبطة بشكل مباشر بالاقتصاد الحقيقي، التي تناسب مختلف الاحتياجات التمويلية، بحيث يمكن تقسيم هذه العقود عقود البيوع والإجارة، وتتمثل في المرابحة، والسلم، والاستصناع والإجارة، وعقود المشاركة المتمثلة في المشاركة، والمضاربة، والمزارعة، والمساقاة والمغارسة، وذلك بالإضافة إلى إصدار صكوك قائمة على هذه العقود، وفي هذا المحور سيتم تسليط الضوء على عقد السلم بالإضافة إلى مجموعة من عقود المشاركة.

1-6 عقد السلم:

عقد السلم هو اتفاق لشراء سلعة معينة بكمية وجودة محددة وسعر محدد، يتم تسليمها في تاريخ محدد مستقبلا، ويتم دفع السعر لحظة إبرام العقد، أو في وقت قريب لا يتجاوز ثلاثة أيام، ويمكن للبنك الإسلامي أن يدعم عقد السلم بعقد سلم موازي ليبيع السلعة المشتراة في العقد الأول لعميل آخر غير البائع الأصلي؛ وذلك بهدف تغطية مخاطر الأسعار، ومخاطر التخزين المصاحبة للعقد الأول (العزعزي، 2012، الصفحات 29-30).

إن عقد السلم جائز في الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قال ابن عباس أشهد أن الله تعالى أجاز السلم، وأنزل فيه أطول آية في كتابه بقوله تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ} سورة البقرة، الآية 282.

أما من السنة؛ فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم) (الوادي و سمحان، 2012، صفحة 246). ولعقد السلم مجموعة من الشروط ليتحقق، إذ يجب تحديد الثمن، ويتم دفعه حالا عند العقد، ويجب أن توصف السلعة بشكل دقيق وشفاف، ويتم تحديد موعد ومكان التسليم، ويشترط كذلك أن يكون

محل العقد مما يوجد عادة في الأسواق في وقت تسليمها (قحف، 2011، صفحة 43)، وفي حال تنفيذ عقد مواز قائم على العقد الأساسي، فيشترط أن لا يكون هناك رابط بين العقدين (الهاشمي و صادق، 2023، صفحة 18).

6-2 عقود المشاركة:

6-2-1 المشاركة:

المشاركة هي عقد بين طرفين أو أكثر يتفقون على المشاركة في تكوين رأس المال بهدف الدخول في مشاريع محددة بهدف تحقيق الربح، ولا يشترط في العقد تساوي الحصص أو المساواة في العمل أو المسؤوليات أو التساوي في نسب الأرباح، أما الخسارة فتكون حسب حصة كل شريك في رأس المال، وتختلف المشاركة عن المضاربة في أنها تشترط تقديم المال من جميع الشركاء، أما في المضاربة فيكون تقديم المال من طرف واحد (العجلوني، 2008، الصفحات 223-224).

ويستمد عقد المشاركة مشروعيته من الكتاب والسنة والإجماع، فمن القرآن الكريم قال الله تعالى: :{ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ..} سورة ص، الآية 24، والخلطاء في هذه الآية يقصد بها الشركاء.

أما في السنة، فقد روى أن البراء وزيد بن الأرقم كانا شريكين فاشتريا فضة بنقد ونسيئة فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهما أن ماكان بنقد فأجيزوه، وماكان نسيئة أي بأجل فردوه.

وأما بالإجماع، فقد أجمع الفقهاء على مشروعية المشاركة في الجملة، رغم وجود اختلاف بينهم في بعض أنواعها؛ فمنذ ظهور الإسلام كان المسلمون يتعاملون بالمشاركة دون اعتراض من الفقهاء (علي، 2010، صفحة 104).

6-2-2 المضاربة:

يتم تطبيق عقد المضاربة من خلال تقديم الطرف الأول (رب المال) لرأس المال بينما يقدم الطرف الثاني (المضارب) العمل، وفي هذه الحالة، يتقاسم الطرفان الأرباح إن وجدت، وفي حال الخسارة، يتحمل رب المال كامل الخسارة في حين لا يتحمل المضارب إلا خسارة الجهد (Mohseni-Cheraghlou, 2017)، وتنقسم المضاربة إلى مضاربة مقيدة وغير مقيدة؛ ففي المضاربة المقيدة يطبق العقد وفقا لشروط صاحب العمل، وأما في المضاربة غير المقيدة أو المطلقة، فيمكن للمضارب اختيار خصائص المشروع بحرية (الهاشمي و صادق، 2023، صفحة 23).

يستمد عقد المضاربة مشروعيته من القرآن الكريم بقوله تعالى { وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ} سورة المزمل، الآية 20، ويقصد بالذين يضربون في الأرض أنهم الذين يسيرون فيها بهدف التجارة وكسب المال الحلال لتلبية حاجياتهم.

أما من السنة، روي أن العباس بن عبد المطلب (إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه ألا يسلك به بحرا ولا ينزل به واديا ولا يشتري به ذات كبد رطبة فإن فعل هو ضامن فرفع شرطه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه ومن الآثار ما روى: أن عمر بن الخطاب أعطى رجلا مال يتيم مضاربة وكان يعمل به بالعراق)، وعن ابن مسعود وحكيم بن حزام، أنهما قارضا بمعنى عملا بالمضاربة، ولا

مخالف لهما في الصحابة، فصار إجماعا. وقد ذكر ابن المنذر أن المضاربة في الجملة جائزة بالإجماع عن أهل العلم (أيوفي، 1437 هـ، صفحة 382).

ولصحة عقد المضاربة لابد من توفره على مجموعة من الشروط من بينها عدم تقديم صاحب المال للعمل والجهد بحيث لا يختص بذلك إلا المضارب، كما لا يحق لصاحب المال التدخل في عمل المضارب، ويشترط عامة الفقهاء أن يكون رأس المال من النقود (الهاشمي و صادق، 2023، الصفحات 22-23).

6-2-3 المزارعة، المساقاة والمغارسة:

تعتبر هذه العقود من عقود المشاركة التي يعتمد عليها لخدمة أصل من طبيعة ما، ففي المزارعة، يتم تنفيذ هذا العقد لخدمة الأرض الزراعية، بحيث يتعاقد شخص طبيعي أو معنوي يملك أرضا ولا يقدر على خدمتها أو لا يريد ذلك مع شخص طبيعي أو معنوي آخر يتكفل بخدمتها، وأما في المساقاة، فالأصل الثابت في هذا العقد هو الشجر، حيث يتعاقد مالك الشجر مع جهة معينة تتكفل بالعناية وسقي الشجر حتى يثمر، وفي نهاية العمليتين، يتم تقاسم الناتج أو الثمار بحصص شائعة محددة نسبيا (الهاشمي و صادق، 2023، صفحة 26)، وأما المغارسة فهي عقد ينفذ لغرس الأرض بالشجر، بحيث يقوم طرف بتقديم الأرض لجهة تقوم بغرس الشجر فيها وذلك بجزء معلوم منه (الهاشمي، 2024، صفحة 47).

وفيما يخص مشروعية هذه العقود، فيستمد عقد المزارعة مشروعيته مما قام به النبي محمد صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر إذ روى إبن عمر رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع (رواه الشيخان)، وقال أبو جعفر: عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بشطر، ثم أبو بكر، ثم عمر وعثمان وعلي، ثم أهلوهم من بعد، ولم يبق بالمدينة أهل بيت إلا عمل به، وعمل به أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعده (رواه البخاري). وأما فيما يخص عقد المساقاة؛ فهو مشروع وفقا لمعظم الفقهاء استنادا إلى ما رواه البخاري ومسلم عن إبن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بما يخرج منها من ثمر أو زرع، وما رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله (قالتِ الأنْصارُ للنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: اقْسِمْ بيْنَنا وبيْنَ إخْوانِنا النَّخِيلَ، قالَ: لا، فقالوا: تَكْفُونا المَؤُونَةَ، ونَشْرَكْكُمْ في الثَّمَرَةِ؟ قالوا: سَمِعْنا وأَطَعْنا) (الهاشمي، 2024، صفحة 47).

وبالنسبة لعقد المغارسة، فهو جائز عند المالكية بشرط أن يكون الشجر من صنف واحد أو متقارب، ويجب أن لا يكون لسنين كثيرة، وأجازها الحنفية إذا كان على الشجر والثمر دون الأرض، وذلك باعتبار أن الأرض موجودة أصلا قبل عقد المغارسة، ولا دخل لعمل العامل فيها، حتى تكون له حصة منها (المصري، 2005، صفحة 232).

7- دور عقود السلم والمشاركة في دعم الزراعة المستدامة:

7-1 تطبيق عقود السلم والمشاركة في البنوك الإسلامية:

شهدت البنوك الإسلامية في العقود الأخيرة نموا كبيرا، فقد وصل عدد البنوك الإسلامية في نهاية سنة 2022 إلى 170 بنكا منتشرا في العالم، وقد تجاوز حجم الأصول البنكية عتبة 1800 مليار دولار

أمريكي، وقدر حجم التمويل في نفس السنة بمبلغ يفوق 1200 مليار دولار أمريكي، وقد اعتمدت البنوك الإسلامية على مختلف صيغ التمويل المتوفرة؛ كالمرابحة، والاجارة، والسلم، والاستصناع، إضافة إلى عقود المشاركة؛ كالمشاركة والمشاركة المتناقصة والمضاربة، وهذا مع إضافة القروض الحسنة (IFSB)، وقد أخذ قطاع الزراعة نصيبا من حجم التمويل؛ حيث بلغ حجم تمويل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في 9 بلدان إسلامية مبلغ 8.6 مليار دولار في سنة 2022 (IFSB).

ومن خلال تسليط الضوء على صيغ التمويل الإسلامي في 9 بلدان (السعودية، بنغلاديش، الكويت، ماليزيا، السودان، اندونيسيا، باكستان، فلسطين، الإمارات)؛ وذلك في الفترة ما بين 2018-2022، يلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن نسب التمويل بالسلم، وعقود المشاركة أقل بكثير مقارنة بحجم التمويل؛ بحيث يشير الواقع إلى أن البنوك الإسلامية في هذه البلدان تعتمد في الأغلب على صيغتي المرابحة والإجارة، وذلك راجع إلى سببين أولهما الطلب الكبير على هذا النوع من العقود، والسبب الثاني الأكثر تأثيرا، هو انخفاض درجة المخاطرة الناجمة عن هذه العقود مقارنة بعقود السلم والاستصناع وعقود المشاركة.

ورغم ذلك، تعتمد البنوك الإسلامية محل الدراسة على التمويل بالمشاركة بنسب جيدة تتراوح بين 6% و8%، وبدرجة أقل صيغة السلم بنسب تراوحت بين 4% و5%، في حين تعتمد البنوك الإسلامية بشكل أقل على صيغة المضاربة، بنسبة تتجاوز قليلا 1%، ويمكن تفسير ذلك إلى أن صيغة المضاربة تعتبر الصيغ الأكثر مخاطرة بالنسبة للبنك لعدم توفر المزيد من الضمانات خاصة مع اشتراط هذا العقد عدم تدخل البنك في إدارة المشروع.

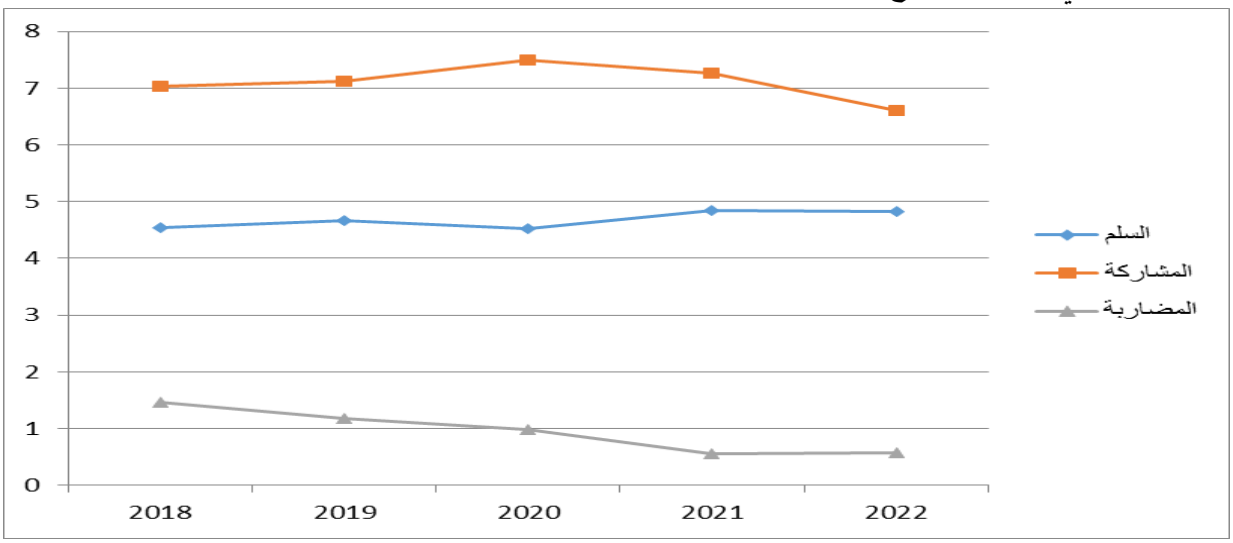

شكل 1: نسبة التمويل بعقود السلم والمشاركة في البنوك الإسلامية محل الدراسة في الفترة 2018-2022

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير مجلس IFSB

2-7 دور عقود السلم والمشاركة في دعم النشاط الزراعي:

يهتم التمويل الإسلامي بشكل كبير بالنشاط الزراعي؛ وذلك في إطار أهدافه الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، إذ يوفر هذا المنهج عدد كبير من الأدوات الاستثمارية التي تناسب هذا القطاع، ومن بين أهم

هذه الأدوات تبرز أدوات السلم، وعقود المشاركة بشكل عام والعقود المرتبطة بشكل مباشر بالقطاع الفلاحي وهي المزارعة، المساقاة والمغارسة.

فبالحديث عن صيغة السلم، وبالتدقيق في طبيعته وشروطه، يلاحظ أن هذا النوع من العقود يعتبر مناسبا للقطاع الزراعي، وحلا مناسبا للمزارعين وأصحاب الأراضي الذين لا يملكون القدرة على تمويل المدخلات الزراعية، بحيث تسمح آلية تعجيل الثمن قبل استلام السلعة بتوفير التمويل اللازم لتغطية التكاليف الزراعية (Hossain, Muhammad, Jibril, & Kaitibie, 2019, pp. 154-168). وأما بالنسبة لصيغ المشاركة، فمن خلال عقد المشاركة يمكن الدخول في شراكة بين أصحاب التمويل الذين يقدمون رأس مال نقدي أو عيني كالآلات مثلا، وبين صاحب الأرض الذي لا يملك التمويل الكافي لاستغلالها، بحيث يتم تقسيم الحصص بعد تقييم الموجودات العينية وعلى أساس ذلك يتم تقسيم حصص الأرباح والخسائر، كما يمكن الدخول في مشاركة متناقصة تسمح بمشاركة اقتناء أصل معين من الأصول الزراعية، ويتم الاتفاق على استحواذ المزارع على الأصل بالتدريج ليصبح في النهاية المالك الوحيد للمشروع الزراعي.

وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يلعب عقد المضاربة دورا في تمويل أصحاب الخبرات الزراعية الذين يملكون مشروعا زراعيا ولا يملكون المال، كما أن باقي عقود المشاركة كالمزارعة والمساقاة والمغارسة، تعتبر حلولا مباشرة لهذا النشاط من شأنها الجمع بين أصحاب الأراضي والشجر وبين أصحاب الخبرات والقدرات اللازمة لتنشيط الزراعة بالقيام بعمليات استصلاح الأراضي والزرع والغرس والعناية بالشجر، وبالتالي تعتبر هذه الأدوات فرصة هامة لتعزيز الإنتاج الزراعي واستغلال الأراضي الصالحة للزراعة؛ وهو ما سيساهم في دعم تحقيق الأمن الغذائي.

3-7 عقود السلم والمشاركة ودورها في تعزيز استدامة الزراعة:

تحولت الاهتمامات في العقود الأخيرة من ضرورة تعزيز الإنتاج إلى ضرورة ترسيخ مبدأ الإنتاج المستدام؛ وذلك بدمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية في المخططات الإنتاجية، وفي ظل ذلك، أصبح من الضروري مراجعة سياسات التمويل لتتوافق مع أهداف الاستدامة، ليظهر مصطلح جديد وهو التمويل المستدام، الذي يعني هذا أخذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عند إتخاذ قرارات تمويلية.

وبناء على ماسبق، فإن دور التمويل الإسلامي لا ينبغي أن يقف عند تمويل الأنشطة الزراعية، بل لابد من الحرص على استدامة هذه الأنشطة، وفي هذا الشأن يعتبر التمويل الإسلامي المبني على الشريعة الإسلامية أسلوبا تمويليا تم صياغته ليكون تمويلا مستداما، وبذلك يلعب دورا هاما في تمويل الخطط التنموية المستدامة من بينها الزراعة المستدامة، ويمكن إظهار هذا الدور من خلال تسليط الضوء على العقود التمويلية محل الدراسة وهي عقود السلم وعقود المشاركة.

1-3-7 عقد السلم:

يلعب عقد السلم نظرا لطبيعته دورا هاما في تحريك العملية الإنتاجية الزراعية؛ وذلك بتوفير التمويل اللازم مباشرة في النشاط الزراعي أو من خلال تمويل الصناعات الغذائية، ولا يقف عقد السلم عند هذه المهمة فقط، فللسلم أهمية أكبر بجعل النشاط الزراعي أكثر استدامة، وذلك من خلال خاصية تعجيل

الثمن مقابل سلعة موصوفة في الذمة، وهذا ما قد يجعل العملية مشابهة لعملية الإنتاج تحت الطلب، بحيث يقوم المزارع أو مصنع الأغذية بالإنتاج وفقا لمواصفات محددة يشترطها العميل، وهذا ما يدفع المزارع سواء بطريقة مباشرة أو من خلال مصنع الأغذية إلى الإلتزام بالمعايير الموصى بها أثناء الممارسات الزراعية؛ كالاهتمام بصحة التربة، وتجنب الكيماويات أو استخدامها بطريقة عقلانية.

وإلى جانب ذلك، إن تعجيل الثمن الذي هو بمثابة تمويل لتكاليف الإنتاج مضاف إليها هامش ربح للمزارع، في هذه الحالة ومن مصلحة المزارع القيام باتباع استراتيجيات وقائية تهدف إلى تقليل حجم التكاليف أو المحافظة عليها منعا من تآكل هامش الربح، ومن هذه الإجراءات الوقائية الاتجاه إلى ممارسات زراعية صديقة للبيئة؛ كالاعتماد على المدخلات الزراعية الطبيعة من بينها الأسمدة الطبيعية لتجنب أي أحداث غير متوقعة أثناء العملية الإنتاجية قد تدفع المزارع إلى تحمل تكاليف إضافية.

وإضافة إلى ذلك، إن عقد السلم يعد فرصة تمويلية هامة للمزارعين الذين لا يملكون التمويل اللازم لتشغيل أراضيهم، فمن جهة يسمح التمويل بمباشرة العمل، ويضمن بيع السلعة قبل إنتاجها، وهذا ما قد يزيد من فرصة تحقيق أرباح من هذا النشاط وتعزيز رفاهيتهم الاقتصادية وهو ما سيساهم في تنمية المجتمعات الريفية والحفاظ على استمرارية النشاط.

7-3-2 عقود المشاركة:

قد تلعب عقود المشاركة دورا هاما في عملية الإنتاج الزراعي المستدام؛ فدخول الشركات للنشاط الزراعي يعتبر أمرا هاما للنشاط، فعقد المشاركة لديه القدرة على تجميع المزيد من الموارد المالية واستخدامها في إطار خطط بعيدة المدى، وبالتالي يسمح عقد المشاركة بتوفير المدخلات الزراعية اللازمة والتي تضمن الحصول على إنتاج بجودة عالية وبشكل مستقر وبكميات مدروسة تراعي متطلبات المستهلك؛ وهذا ما يؤدي إلى الاهتمام أكثر بعوامل الإنتاج الزراعي كالآلات المستخدمة وخبرة المزارعين والمشرفين على عملية الري، إضافة إلى الاهتمام بالجانب البحثي لدراسة تأثيرات المواد الكيماوية وطرق الحفاظ على جودة التربة.

وبخصوص عقد المضاربة، فطبيعة هذا العقد تعد فرصة لمن يملك خبرة عالية في الإنتاج الزراعي ولا يملك التمويل اللازم، كما أن هذا العقد يدفع المضارب إلى العمل على تجنب كل أشكال التقصير التي قد تؤدي إلى فشل المشروع الزراعي.

وبالنظر إلى عقود المزارعة والمساقاة والمغارسة، فهذه العقود تربط أصحاب الأراضي والأشجار بأصحاب الخبرة في المجال، فهي إذن فرصة هامة لإجراء شراكة مع شركات التقنيات الزراعية الناشئة التي تتوفر على أفضل التقنيات الزراعية التي تضمن إنتاجية بكميات كبيرة وبجودة عالية بطريقة مستدامة تزيد من رفاهية المزارعين وتحافظ على صحة المستهلك والأرض والشجر.

8- خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور عقود الصيرفة الإسلامية في دعم استدامة الإنتاج الزراعي خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه الدول لضمان الأمن الغذائي للجيل الحالي والأجيال اللاحقة، وبتسليط الضوء على عقود السلم والمشاركة ومحاولة الربط بينها وبين استدامة النشاط الزراعي خلصت هذه الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

8-1 النتائج:

= توفر الصيرفة الإسلامية عقود ملائمة بشكل مباشر للنشاط الزراعي كالسلم والمزارعة والمغارسة والمساقاة.

= تعتمد البنوك الإسلامية في الواقع على صيغ السلم وعقود المشاركة بنسب قليلة مقارنة بعقد المرابحة والإجارة، وهذا يعود إلى خصائص هذه العقود عالية الخطورة.

= يساهم عقد السلم في تعزيز استدامة الزراعة من خلال خاصية تعجيل الثمن التي تدفع المزارع إلى إتباع ممارسات زراعية صديقة للبيئة.

= يعزز عقد المشاركة النشاط الزراعي المستدام من خلال تأسيس شركات زراعية تعمل على تنظيم عملية الإنتاج وجعلها عملية مستدامة بالتركيز على جميع عوامل الإنتاج الزراعي والحرص على إدارتها بعقلانية.

= توفر الصيرفة الإسلامية صيغ المزارعة والمساقاة والمغارسة التي تتيح إمكانية ربط المزارعين بالشركات التي تملك الخبرة والإمكانيات المناسبة في الزراعة والغرس والري.

8-2 التوصيات:

= لقيام الصيرفة الإسلامية بدورها بشكل فعال، يجب على السلطات المالية المحلية توفير بيئة ملائمة لتطبيق هذا المنهج خاصة فيما يتعلق بالإطار القانوني بالتركيز على وضع إطار ملائم لتنظيم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية بشكل يراعي خصوصية هذه البنوك.

= تلعب الصكوك الإسلامية القائمة على السلم وعقود المشاركة دورا هاما في استغلال هذا النوع من العقود نظرا لقدرتها على تجميع الموارد بسرعة ودرجة خطورتها المنخفضة مقارنة بالعقود الأصلية (بالنسبة لعقود المشاركة)، وبالتالي لابد من الإسراع في وضع إطار قانوني يضبط ويتيح استخدام هذه الأداة في البلدان التي تشهد فراغ قانوني فيما يخص الصكوك.

= إن طبيعة الصيرفة الإسلامية القائمة على تقاسم المخاطر، تفرض على أصحاب المال دراسة معمقة للمخاطر، الأمر الذي يدفع إلى استخدام صيغ تمويل بمخاطر أقل كالمرابحة والإجارة، وتجنب عقود ذات المخاطر العالية كالسلم وعقود المشاركة التي لها دور كبير في دعم الزراعة المستدامة، وبالتالي لابد من السلطات النقدية أن تستعجل في تطوير أنظمة إدارة المخاطر، وتعزيز قدرة البنوك الإسلامية على استخدام أساليب قياس داخلية أكثر دقة ومرونة، التي ستحفز البنوك على استخدام عقود التمويل عالية المخاطر

قائمة المراجع:

1 . أيوفي. 1437 هـ. المعايير الشرعية: النص الكامل للمعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية– البحرين.

2 . سلطاني، الهاشمي. 2024. التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة. دار إيلياء للنشر– الجزائر.

3 . سلطاني، الهاشمي. صفيح، صادق. 2023. تأثيرات مقررات لجنة بازل على أداء البنوك الإسلامية (أطروحة منشورة). جامعة معسكر– الجزائر.

4 العجلوني, محمد محمود. 2008. البنوك الإسلامية أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية. دار المسيرة– الأردن.

5 العزعزي, شهاب أحمد سعيد.2012 . إدارة البنوك الإسلامية. دار النفائس– الأردن.

6 علي, أحمد شعبان محمد. 2010. البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية.. دار الفكر الجامعي– مصر.

7 قحف، منذر. 2011. أساسيات التمويل الإسلامي. الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية– ماليزيا.

8 المصري، رفيق يونس. 2005. فقه المعاملات المالية. دار القلم– سورية.

9 الوادي, محمود حسين وسمحان, حسين محمد. 2012. المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية. دار المسيرة– الأردن.

10 Awaad , H. A ,.Springer ,Sustainable Agriculture in Egypt Climate Change Mitigation2022. Cham.

11 Hossain, I, Muhammad, A. D, Jibril, Jibril, B. T and Kaitibie, S. 2019. "Support for smallholder farmers through Islamic instruments: The case of Bangladesh and lessons for Nigeria. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management. vol. 12, no: 154-168.

12 IFSB. Selected Aggregated Indicators. [Online]. retrieved on 11-2024. from: https://www.ifsb.org/wp-content/uploads/2023/12/Selected-Aggregated-Structural-Indicators-on-Islamic-Banking.pdf.

13 IFSB.DATA & METADATA. [Online]. from: https://www.ifsb.org/data-metadata/.

14 Khan, I. A and Khan, M. S. 2018. "Planning for Sustainable Agriculture in Pakistan," in *Developing Sustainable Agriculture in Pakistan*, CRC Press, , USA.

15 Marandure ,T, Dzama, K, Bennett , J, Makombe, G and Mapiye, C. 2020. "Theoretical and practical considerations in the development of a methodological framework for evaluating sustainability of low-input ruminant farming systems in developing countries". *Environmental and Sustainability Indicators,* vol. 8: 1-11.

16 Mohseni-Cheraghlou, A. 2017. "Financial Inclusion and Poverty Alleviation in Muslim-majority Countries: The Role of Islamic Finance and Qard Hassan. P.141-197. in: Financial Inclusion and Poverty Alleviation Perspectives from Islamic Institutions and Instruments. Palgrave Macmillan , Cham.

17 National Sustainable Agriculture Coalition. "What is Sustainable Ag?. [Online]. from: https://sustainableagriculture.net/about-us/what-is-sustainable-ag/.

18 ucdavis. 2021. What is Sustainable Agriculture?. From: "https://sarep.ucdavis.edu/sustainable-ag#:~:text=Sustainable%20agriculture%20presents%20an%20opportunity,healthy%20economies%20in%20rural%20communities.